

إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي أفاق 2030 في الجزائر "دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"

A Critical Analysis of Non-Conventional Financing and the Imperative of Tax System Reform: Their Impact on the Fiscal Strategy for Economic Recovery, with a Focus on Algeria's 2030 Vision. A Case Study of Monetary and Credit Law 17-10

محمد هاني¹؛ وهيبة الوهاب²،

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة. m.hani@univ-bouira.dz

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة. o.louahab@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2025/01/31

تاريخ القبول: 2024/12/18

تاريخ الاستلام: 2024/10/31

ملخص:

يهدف تمويل العجز في الموازنة العامة السنوية عند عدم تغطية الإيرادات التقليدية لحجم النفقات، تلجأ الدولة إلى طرق غير تقليدية، تكون بديلا لتمويل العجز في موازنتها السنوية، وتحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن الإفراط في استخدام هذه السياسات غير التقليدية كمصدر للتمويل يمكن أن يؤدي إلى مشاكل اقتصادية مثل التضخم وزيادة الدين العام، ولذلك تلجأ الدولة إلى سياسات تمويلية غير تقليدية، مثل الإصدار النقدي، كملأذ أخير لتمويل العجز الحكومي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

من خلال هاته الورقة، تتبعنا حدود سياسة الإصدار النقدي وأفاق تطبيقها، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها، أن هاته السياسة سيكون لها آثار إيجابية مؤقتة، سرعان ما تظهر ضغوطا تضخمية تأتي على النمو الاقتصادي المحقق، كما أنها لن تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجعله أكثر إنكشافا على الصدمات الخارجية السالبة، وستلجأ إلى هاته السياسة من جديد في حلقة مفرغة، ناهيك عن أنه في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، توجيه هاته الأموال إلى مشاريع القطاع غير التبادلي. الكلمات المفتاحية: إصدار نقدي، تمويل بالعجز، التحفيز الكينزي، تمويل غير تقليدي.

Abstract:

In order to bridge the annual budget gap when conventional revenues prove insufficient, governments often turn to non-traditional financing mechanisms.

* المؤلف المرسل

إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي أفاق 2030 في الجزائر" دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"

These alternatives aim to fund the budget deficit and stimulate economic growth. Nonetheless, overreliance on such unconventional policies can trigger economic challenges, including inflation and mounting public debt. Consequently, governments may resort to unconventional financing tools, such as quantitative easing, as a last-ditch effort to finance the government deficit amid adverse economic conditions.

Through this paper, we have traced the boundaries of monetary policy and its application prospects. We have concluded that this policy will have temporary positive effects, but soon inflationary pressures will emerge, undermining the achieved economic growth. Moreover, it will not achieve economic stability and will make it more vulnerable to negative external shocks. This policy will be resorted to again in a vicious cycle, especially in the context of the inflexibility of the production apparatus, which will direct these funds towards non-tradable sector projects."

Key words: monetary release, budget deficit, deficit financing, economic growth, Keynesian stimulus.

1. مقدمة:

تستند سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى سياسة العجز المالي المدفوعة بافتراضات فكرية كينزية حيث كان العجز المالي في الحساب العام يتجاوز الميزان الاقتصادي العام كل عام، وهو ما عززته الصدمات النفطية الإيجابية منذ أوائل عام 2000. إلا أن الصدمات النفطية السلبية في أوائل عام 2013 أدت إلى انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية وبذلت الحكومة كل ما في وسعها لضمان الاستدامة المالية على حساب الإيرادات الحكومية، مما أدى إلى ضغوط كبيرة على الإيرادات الحكومية وتبعات اجتماعية سلبية. لذلك، استنفذت الحكومة كل الوسائل لضمان استمرارية التمويل من الإيرادات العامة ونتيجة لذلك شهدت الحكومة ضغطاً رهيباً مع عواقب اجتماعية سلبية وسياسة تمويل غير تقليدية تمثلت في السياسة الجديدة لإصدار الأوراق النقدية المنصوص عليها في قانون الاعتمادات بالعملات الأجنبية 10-17 في قانون المالية السنوي 2018. وأصبح من الضروري اللجوء إلى القانون 10 المؤرخ في 11-10-2017 الصادر في 2017، والذي أصبح يعرف بالسياسة النقدية غير التقليدية.

الإشكالية: تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

هل يمكن أن تكون سياسة التمويل غير التقليدي بديلاً لإصلاح الجهاز الضريبي من أجل

تحقيق الآثار المرغوبة في الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي أفاق 2030؟

حدود الدراسة: وتتمثل حدود هذه الدراسة في دراسة إمكانية تطبيق سياسة الإصدار النقدي كآلية تمويل غير تقليدية في الجزائر لأول مرة منذ الاستقلال، وتأثير سياسات الإنعاش الاقتصادي على

المنهج المتبع: على ضوء ما سبق، تم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على مختلف المفاهيم والعلاقات التي تناولها الموضوع، والتحليل النظري للظروف المحيطة بتطبيق سياسة الإصدار النقدي كأول آلية تعتمد بهذه الطريقة في الجزائر منذ الاستقلال والآفاق، تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل التحليل النظري، حيث أن سياسة التيسير الكمي التي يوطرها القانون 2017/10/17 المؤرخ في 2017/10/11 لم تطبق بعد.

أقسام الدراسة: تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام أساسية، وذلك على النحو الآتي:

❖ الإطار النظري لسياسة الإصدار النقدي.

❖ الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الإقتصادي، في جانب تمويل المالية العامة.

❖ الإطار التطبيقي - التمويل غير التقليدي في الجزائر (تحليل نظري).

❖ تقديم نتائج الدراسة.

أولاً: سياسة الإصدار النقدي – التمويل بالعجز.

ونتطرق فيه إلى العناصر التالية:

الفرع الأول: تعريف الإصدار النقدي.

هو " تصدر الحكومة نقوداً جديدة خلال فترة معينة بمعدل يتجاوز الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة، بافتراض أن سرعة تداول النقود تظل ثابتة. " (العزاوي، 2007).

وبعبارة أخرى، تصدر الحكومات نقوداً مقابل سندات خزينة، والتي لا تتجاوز مدتها في الظروف العادية ستة أشهر. وبالنظر إلى أن هذه الكتلة النقدية ليس لها نظير في الاقتصاد الحقيقي، فإن هذا مصدر للتضخم. وهذا هو التقاطع الجوهرى مع سياسة التيسير الكمي، نظراً لاعتمادها على مصادر تضخمية بدلاً من الاعتماد على المدخرات الحقيقية، وهي سياسة تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويتم ذلك عادةً من خلال عملية إصدار النقود من قبل البنك المركزي، وهو المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن عملية إصدار النقود على المستوى الوطني، وذلك بطلب من الخزينة العامة للدولة، من خلال تقديم سندات حكومية للبنك المركزي لعملية الإصدار، وفق القوانين المالية التي تقرها السلطة التشريعية، لتمويل نفقات الموازنة السنوية. تمويل العجز في موازنة الحساب العام، أي ضخ مبلغ مالي يصدره البنك المركزي مجاناً. كما يمكن أن تتم عملية الإصدار من خلال توسع البنوك التجارية، حيث تحصل الدولة على أموال الودائع كضمان للسندات الحكومية التي تصدرها لصالح

إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي آفاق 2030 في الجزائر "دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"

هذه البنوك، ويحق للبنوك التجارية (دعاس، 2010).

وترجع الحاجة إلى اللجوء إلى تمويل العجز إلى الأيديولوجية الكيترية. ويرجع الانتقال من ميزان المدفوعات المالي إلى ميزان المدفوعات الاقتصادي الكلي إلى حقيقة أن ميزان المدفوعات المالي لم يعد مهماً بالنسبة للميزانية والاقتصاد الوطني ككل، وأن تحقيق ميزان المدفوعات الاقتصادي يعتبر أكثر أهمية، وتضطر الدول أحياناً إلى خلق "عجز متعمد" (تجاوز النفقات للدخل أو انخفاض الدخل عن النفقات)، وهي مجبرة على خلقه. ولا يعني هذا الأخير أن الميزانية يجب أن تكون في حالة عجز دائم، ولا أن جميع حالات العجز في الميزانية مفيدة بالضرورة. هذا هو أحد الاختلافات الأساسية بين سياسات التيسير الكمي وسياسات تمويل العجز في الحساب العام، ولكن هناك اختلاف جديد. وبالتالي، فإن العجز في الحساب العام يزيد من الأموال المتبقية من قدرة العوامل الاقتصادية على زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الاستهلاك عن طريق رفع الأجور، إما عن طريق القيام باستثمارات جديدة لزيادة الإنتاج، أو عن طريق خفض معدلات الضرائب ... إلخ، يمكن أن يكون وسيلة لتحريك الاقتصاد الراكد. المهم إذن هو "ميزان المدفوعات الاقتصادي العام". وذلك لأنه يضمن إعادة التوازن للمالية العامة عندما يتم استخدام العجز المقصود مؤقتاً، من خلال ضوابط فعالة تضمن علاقة تناسبية بين زيادة الإنفاق العام وخلق قوة شرائية من جهة، وبين عوامل الإنتاج المعطلة التي نريد إنعاش نشاطها من جهة أخرى. (يرقي، 2011).

تتجه العديد من الدول التي تعتمد على الاقتصاد الموجه إلى استخدام سياسة الإصدار النقدي على نطاق واسع. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها الرغبة في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، وحماية الشركات المملوكة للدولة، وتوفير شبكة أمان اجتماعي واسعة. وبما أن هذه الدول تمتلك سيطرة كبيرة على النظام المالي، فإنها تستطيع بسهولة زيادة المعروض النقدي لتمويل هذه الأنشطة، دون الاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل التقليدية.

الفرع الثاني: شروط سياسة الإصدار النقدي.

قبل تطبيق سياسة الإصدار النقدي من أجل تمويل الموازنة العامة، فإن هاته السياسة تتطلب توفر شروط معينة، يجب توفرها في الاقتصاد، من أجل أن تكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد، نذكرها على النحو الآتي:

1. ينبغي أن تستند استراتيجيات التنمية الوطنية إلى دعم جانب العرض، ولا سيما في مجال المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية. وبالتالي ينبغي أن توجه هذه السياسة هذه الأموال نحو المشاريع الاستثمارية بدلاً من المشاريع الاستهلاكية، والهدف من ذلك هو أن يجد حجم الأموال الموجهة نحو هذه المشاريع الاستثمارية المرونة الكافية لاستيعابها من قبل هذه المشاريع؛

2. والمشكلة في هذه السياسة هي أن الحكومة مضطرة لطباعة النقود بكميات كبيرة على فترات زمنية معينة ويجب معايرة كمية النقود التي يتم ضخها بعناية حتى لا تخلق قوى تضخمية تؤثر على النمو الاقتصادي المستهدف؛

3. لنجاح سياسة الإصدار النقدي، يجب أن يكون الاقتصاد قادراً على استيعاب الزيادة في المعروض النقدي دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في الأسعار. بمعنى آخر، يجب أن يكون هناك قدر كافٍ من السلع والخدمات المتاحة لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن زيادة النقود. فإذا لم يكن الاقتصاد مرناً بما يكفي، فإن الزيادة في الكتلة النقدية ستؤدي إلى تضخم، حيث سترتفع الأسعار بشكل كبير نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات دون زيادة مقابلة في العرض (الناصر 2005،).

الفرع الثالث: مبررات الإصدار النقدي الجديد

عندما تواجه الدول عجزاً في ميزانيتها، قد تلجأ إلى زيادة كمية النقود المتداولة كحل سريع. ومع ذلك، فإن هذه الطريقة تؤدي إلى ما يعرف بالتضخم، وهو ارتفاع عام في الأسعار. السبب في ذلك هو أن زيادة المعروض النقدي دون زيادة في السلع والخدمات المتاحة يؤدي إلى تنافس شديد عليها، مما يدفع الأسعار للارتفاع. وبالتالي، فإن اللجوء إلى طباعة النقود لتغطية العجز هو سيف ذو حدين، حيث قد يحقق فوائد قصيرة الأجل، ولكنه يزرع بذور أزمات اقتصادية مستقبلية (دردوري، 2014).

على الرغم من أن إصدار النقود الجديدة قد يبدو حلاً سريعاً للمشاكل الاقتصادية، إلا أنه يحمل معه العديد من المخاطر. فالإفراط في إصدار النقود يمكن أن يؤدي إلى فقدان قيمة العملة، وارتفاع الأسعار، وتدهور الاستقرار الاقتصادي. لذلك، يجب على الدول أن تتخذ قرارات مدروسة بشأن استخدام هذه الأداة، وأن تزن بعناية فوائدها ومخاطرها (دردوري، 2014).

وعلى النقيض من سياسات التيسير الكمي، فإن سياسات إصدار السندات الحكومية المفتوحة لها آثار اقتصادية سلبية. فسياسات التمويل المفتوح تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، مما يعرض الخزانة لأزمة ملاءة وليس أزمة سيولة. ويعكس ذلك اللجوء المستمر والدائم لسياسات التمويل بالعجز، خاصة عندما يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن وغير قادر على توليد دخل حقيقي وليس محاسبي من خلال زيادة النشاط الاقتصادي، بحيث تنعكس الزيادة في عرض النقود مباشرة في تضخم نقدي جامح، وهو ما يؤدي بدوره إلى حلقة مفرغة من التمويل بالعجز. وتؤدي الزيادة في المعروض النقدي - نقص الدخل - إلى اللجوء إلى تصدير آخر - زيادة في المعروض النقدي - وهكذا دواليك إلى أن يصل الاقتصاد إلى الانخفاض النقدي.

إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي آفاق 2030 في الجزائر" دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"

الفرع الرابع: الظروف الدافعة إلى اللجوء لسياسة التمويل غير التقليدي.

يعد التراجع في نمو الإيرادات العامة مقارنة بالنفقات العامة ما يجعل الموازنة العامة في عجز مزمن أساس اللجوء إلى سياسة الإصدار النقدي، ويظهر العجز الموازي إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة ويمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي (زكي، 1998):

1. **ضعف الجهد الضريبي:** إن انخفاض الحصيلة الضريبية في الجزائر يمثل تحدياً كبيراً يؤثر سلباً على قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى مجموعة من العوامل، منها ضعف القدرة الشرائية، وانخفاض الوعي الضريبي، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي. هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة وتزيد من الاعتماد على مصادر تمويل غير مستدامة.

2. **التهرب الضريبي:** عندما يتجنب الأفراد والشركات دفع الضرائب المستحقة عليهم، فإنهم يساهمون في خلق عجز مالي يؤثر سلباً على الميزانية العامة. هذا العجز يجبر الحكومة على اتخاذ قرارات صعبة، مثل تخفيض الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين.

3. **جمود النظام الضريبي:** النظام الضريبي هو ذلك الإطار الذي تعمل بداخله مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارهما وتطبيقها تحقيق أهداف السياسة الضريبية (عثمان، 1985)، فبطء مساهمة التطورات العالمية والمحلية يؤثر سلباً على تطور النظام الضريبي، فمعظم الدول النامية تعاني من جمود نظامها الضريبي وعدم تطوره ما أثر على إيرادات الدولة بشكل خاص (زكي، 1998).

4. **الإعفاءات والمزايا الضريبية:** تشكل الإعفاءات الضريبية عبئاً كبيراً على الميزانية العامة، حيث تؤدي إلى فقدان الدولة إيرادات ضريبية كبيرة. وبالرغم من أهمية جذب الاستثمارات، إلا أن الإفراط في منح الامتيازات الضريبية يضر بالاقتصاد الوطني على المدى الطويل (قدي، 2003).

5. **تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام:** يعاني العديد من البلدان النامية من انعدام أمن الإيرادات المالية بسبب اعتمادها على صادرات المواد الخام. ويؤثر التدهور في الأسعار العالمية للمواد الخام بسبب الوضع الاقتصادي العالمي غير المستقر تأثيراً كبيراً على الموارد المالية لهذه البلدان وينعكس ذلك على مواردها المالية. (نصحي، 1986).

6. ظاهرة المتأخرات المالية: تؤدي ظاهرة المتأخرات الضريبية إلى تفاقم الموارد العامة لميزانية الدولة. وتتمثل السمات الرئيسية لهذه الظاهرة في عدم دفع الضرائب من جانب دافعي الضرائب، وكذلك التأخير في تحصيل الضرائب في المواعيد التي حددها القانون، والإهمال الجسيم من جانب الموظفين المختصين بتحصيل الضرائب، ونقص الموارد وتعقيد التشريعات الضريبية (زكي، 1998).

الفرع الخامس: الآثار الاقتصادية لتمويل العجز الموازي.

عندما تقع أي دولة في عجز في موازنتها العامة تقوم بتمويل هذا العجز بواسطة العديد من الطرق والوسائل، إذ أن هذا التمويل يترك آثار مختلفة ومتعددة سوف نتناولها فيما يلي:
أولاً: الآثار الناجمة عن اللجوء للتمويل التضخمي (التمويل غير التقليدي).

إن العجز المتزايد في الحساب العام للحكومة هو أحد الأسباب الرئيسية للتضخم. وإذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز بهذه الطرق، فإنها ستواجه عواقب تضخمية خطيرة..

ومن أهم آثار اللجوء للتمويل التضخمي ما يلي (المغربي، 2010):

أ. إن فقدان الثقة في قدرة النقود على الحفاظ على قيمتها الشرائية يدفع الأفراد إلى البحث عن ملاذات آمنة لأموالهم. هذا السلوك يؤدي إلى تراجع الطلب على العملة المحلية وانخفاض قيمتها في السوق النقدية.

ب. إن الآليات الاقتصادية الحالية تعمل على نقل الثروة بشكل منهجي من الشرائح الاجتماعية الأقل حظاً إلى الشرائح الأكثر ثراء. هذا التحول يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي وتآكل الدخل الحقيقية للأسر المتوسطة والفقيرة، خاصة في ظل الظروف التضخمية الحالية.

ج. يتأثر ميزان المدفوعات بالتضخم. فمع ارتفاع المستوى العام للأسعار، ترتفع تكلفة قطاع التصدير تبعاً لذلك، مما يزيد من السعر النهائي لهذه المنتجات، فتتخفص قيمتها في السوق العالمية وتقل حصائل الصادرات؛ ومن ناحية أخرى، يزيد التضخم من حصائل الواردات.

د. إن عدم مرونة النظام الضريبي يعني أن الإيرادات الضريبية لا يمكن أن تواكب الزيادات الإجمالية في الأسعار، كما أن ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد عجز الموازنة..

هـ. تزايد سرعة تداول النقود بشكل كبير وذلك بسبب نقص الرغبة لديهم بالاحتفاظ بالنقود. مما سبق، يمكن أن نرى أن الاعتقاد بالتمويل التضخمي لعجز الموازنة لتحقيق موارد مالية إضافية يعيق النمو الاقتصادي الحقيقي، ويضر بالمدخرات الخاصة، ويزيد من الاستهلاك، ويؤثر بشكل كبير على الاستثمار من جميع الجوانب.

إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي آفاق 2030 في الجزائر" دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"

ثانياً: الآثار الناجمة على التمويل التضخمي.

بعدما تعرفنا على مختلف الآثار الناجمة عن التمويل التضخمي سوف نتطرق إلى آثار أخرى تختلف عن الآثار الأولى لأن الحكومة في هذه الحالة تعتمد على وسائل مختلفة لتمويل العجز أهمها:

أ. اللجوء للاقتراض بكل أنواعه.

ب. الزيادة في معدلات الضرائب

ج. السحب من الاحتياطات الدولية

وسوف نتطرق إلى آثار كل تمويل فيما يلي:

ثالثاً: آثار اللجوء للتمويل بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب.

الضرائب هي إحدى أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات كمصدر للإيرادات. فعندما تعاني الميزانية العامة للدولة من عجز، عادةً ما يتم زيادة معدلات الضرائب لزيادة الإيرادات لتعويض العجز في الميزانية، ويترتب على ذلك عدد من النتائج. (فوزي، 1977) :

أ. تؤثر الزيادات في معدلات الضرائب على القوة الشرائية للأفراد. خاصة إذا رفعت الحكومة معدل الضريبة إلى ضريبة القيمة المضافة، فإن الفئات الأقل دخلاً ستنفق أقل بسبب ارتفاع العبء الضريبي من جهة وانخفاض الدخل من جهة أخرى..

ب. تقلل معدلات الضرائب الأعلى من الناتج وتؤثر على حجم العمالة في القطاعات التي تطبق فيها معدلات أعلى..

ج. تأثر مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي

د. ارتفاع معدلات الضرائب على الأنشطة الاستثمارية يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات في الدولة. هذا الأمر، المرتبط غالباً بمحاولة سد العجز في الموازنة، ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي العام.

رابعاً: الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، في جانب تمويل المالية العامة.

أ. تحكم أكبر في المديونية العمومية: شكلت الديون العامة عبئاً كبيراً على الموارد المالية للدولة خلال الفترة من 2000 إلى 2004، حيث بلغت نسبتها 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي واستحوذت على أكثر من ربع إيرادات الموازنة العامة. هذه الأرقام تؤكد أهمية السيطرة على حجم الديون العامة والحفاظ عليها ضمن الحدود المقبولة دولياً. (لوح، 2010).

ب. تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للدولة: وكما هو معروف، فقد اعتمدت الجزائر على النهج الاشتراكي لعقود من الزمن، واعتمدت على مبدأ التصنيع مع اكتساب قطاع عام اقتصادي ضخم يهدف إلى إقامة توازن بين النشاطين الاجتماعي والاقتصادي للدولة. وأثر

هذا الوضع على مبدأ توازن النشاط الاقتصادي للدولة بسبب التكاليف الباهظة التي كان يجب أن تتحملها خزينة الدولة لتلبية احتياجات القطاع الصناعي وساهم في تقليص حجم التدخل الاجتماعي للدولة، لكن مع تبني النظام الرأسمالي في بداية التسعينيات بدأ تدخل الدولة في الاقتصاد يتقلص يوماً بعد يوم.

ج. أكثر تحكم في آليات تمويل القطاع العمومي: وتعتمد الجزائر على القطاع الخاص أكثر من اعتمادها على القطاع العام، على الرغم من وجود قطاع عام كبير. ولتحقيق هذا الهدف، فإنها ملتزمة بتوفير مناخ استثماري مواتٍ جداً لنمو القطاع الخاص، ولذلك ستسعى إلى توفير فرص تمويل متكافئة لكلا القطاعين دون تمييز، بحيث يخضعان لنفس الآليات والمعايير ويتمتعان بامتيازات كبيرة في مجال الحصول على الموارد المالية.» (نبيل 2005)،

د. تخفيض النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاءات: ونظراً للعشوائية الكبيرة في الإعفاءات الضريبية المقدمة لتشجيع الاستثمار على نطاق صغير وتلك التي تطبق في المناطق النائية والمعزولة، ترى الحكومة ضرورة الحد من الاعتماد على هذه السياسة. وذلك لأن هناك دلائل على أن الرغبة الكبيرة للمستثمرين في الاستفادة من هذه الإعفاءات الضريبية أدت إلى تشوهات في توزيع الاستثمار في مختلف أنحاء البلاد، حيث أصبحت هذه الأخيرة في بعض الأحيان مجالاً للهروب الضريبي من قبل بعض الشركات، ناهيك عن ضياع الإيرادات الضريبية على خزينة الدولة..

وبصفة عامة يمكن أن نلخص أهم الركائز النظرية للإستراتيجية المالية للبرنامج في:

- إعطاء الحماية الاجتماعية أهمية قصوى، وذلك بالرفع من حجمها على المدى الطويل.
- الحصول على أسعار حقيقية للمرافق العامة مثل المياه والكهرباء والمنتجات البترولية لإرساء أسس التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد النادرة..
- هذا من الجانب النظري للإستراتيجية المالية، أما إذا جئنا إلى المعطيات والمؤشرات التي مثلت أساساً للتنبؤات التي بنيت عليها هذه الإستراتيجية فنجد مايلي:
- إن توقع بقاء أسعار النفط مرتفعة وبالتالي زيادة عائدات البلاد من النفط، إلى جانب التحسن الكبير في الإيرادات الضريبية العادية بسبب التحسن في الاقتصاد، عادة ما يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية خلال فترة تنفيذ البرنامج..
- القدرة على تغطية النفقات، ولا سيما العجز العام في الميزانية بسبب زيادة الاستثمارات الرأسمالية في إطار البرنامج. وتنبع هذه القدرة من اعتماد سعر أساس قدره 19 دولاراً للبرميل في

إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي أفاق 2030 في الجزائر "دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"

جميع الميزانيات العامة لسنوات تنفيذ البرنامج، رغم أنه من المتوقع أن تظل أسعار النفط فوق 30 دولارا للبرميل في الأجل المتوسط. (الأول 2010).

■ حقق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نجاحاً ملحوظاً في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، حيث تجاوزت هذه المعدلات 4% بشكل مستمر منذ عام 2001. هذا الإنجاز يؤكد فعالية السياسات المتبعة في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، أثبت برنامج الإنعاش الاقتصادي قدرته على الحفاظ على زخم النمو الاقتصادي على مدى عقد من الزمان. وقد تجاوزت معدلات النمو المستهدفة البالغة 4.6% بشكل ملحوظ، مما يشير إلى استدامة هذا النمو وفعالية السياسات المتبعة.

الجدول رقم 01: نمو القطاعات والناتج المحلي للفترة 2000-2010.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة	-5	-5.3	-0.5	13.2	-1.3	19.7	3.1	1.9	4.9	5.5	6
الصناعة	-3.9	1.9	1.2	2	2.9	1.5	-1.3	-4.5	-2.2	5.2	0.9
البناء. أ. ع	9.8	9.8	5.1	2.8	8.2	5.5	8	7.1	11.6	9.1	6.6
الخدمات	2.1	6	5.3	4.2	7.7	6	6.5	6.8	7.8	7.2	6.9
المحروقات	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	1.6	-2.6
خارج المحروقات	1.2	5.4	5.3	6	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3	6
%PIB	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4	4

المصدر: بنك الجزائر - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر - تقرير سنة 2010.

ومع بدء سياسة الإنعاش الاقتصادي في عام 2000، انتعشت أسعار المحروقات بشكل ملحوظ وسُجلت معدلات نمو اقتصادي إيجابية لمدة ثلاث سنوات. في عام 2003، بلغ متوسط سعر النفط الخام الجزائري ذروته بنسبة 6.9% عند 25 دولاراً للبرميل الواحد. وفي عامي 2006 و2007، بلغت معدلات النمو 2% و3%، ولكنها تأثرت بالنمو السلبي في القطاع الصناعي الذي سجل معدلات نمو سلبية متتالية. لكن عند تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، نجد أن قطاع المحروقات ساهم بشكل كبير أكثر من القطاعات الأخرى، حيث عزز مكانته بنسبة 31 بالمائة سنة 2000 و45.6 بالمائة سنة 2006 و43.7 بالمائة سنة 2007، لكنه شهد تراجعاً في 2009 و2010 نتيجة تراجع الطلب العالمي ونتيجة تقليص الشركاء الأجانب لحصتهم من صادرات النفط. وفي عام 2000، عزز القطاع مركزه حيث بلغت نسبته 45.6% في عام 2000 و43.7% في عام 2006 و43.7% في عام 2007، لكنه شهد تراجعاً في عامي 2009 و2010 نتيجة انخفاض الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وتخفيض حصص صادرات النفط من قبل الشركاء الأجانب.

يعتبر هيكل وتكوين الموازنة العامة مؤشراً مهماً من جهة على درجة الاعتماد على قطاع المحروقات ("القطاع الناشئ") في تمويل الإنفاق العام، ومن جهة أخرى على هيكل الإنفاق العام الموزع على القطاعات الاقتصادية حسب أهمية القطاع ومكانته في الاستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي..

الجدول رقم 02: تركيبة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2007-2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1722.9	1577.7	1615.9	1561.6	1472.4	1835.8	1628.5	970.2	973.0	جباية بترولية
3161.7	2640.5	2204.1	1894.0	1520.0	1245.7	1158.1	953.8	829.6	جباية عادية
4884.6	4218.2	3820.0	3455.6	2992.4	3081.5	2786.6	1924.0	1802.6	مجموع الإيرادات
4972.3	4714.5	4335.6	4608.3	3434.3	2838.0	2593.7	2018.0	1534.9	نفقات التسيير
3885.8	2941.7	2544.2	2820.4	3184.1	3022.9	2597.8	2304.9	2048.9	نفقات التجهيز
8858.1	7656.2	6879.8	7428.7	6618.4	5860.9	5191.5	4322.9	3583.8	مجموع الإعتمادات
-3974	-3438	-3060	-3973	-3626	- 2779	2405 -	-2399	-1781	رصيد الموازنة

Source : MINISTERE DES FINANCES - La note de présentation du projet de la loi de finances .

من الجدول والميزانيات السنوية لفترة الدراسة، يتضح للوهلة الأولى أن مساهمة الضريبة البترولية في الإيرادات العامة أعلى من مساهمة الضريبة العادية التي يجب أن يكون لها النصيب الأكبر لأنها تعكس إنتاجية القطاع الإنتاجي. وقد بلغت مساهمة الضريبة النفطية 54 في المائة في عام 2007 و59.6 في المائة في عام 2010، بينما انخفضت مساهمة الضريبة العادية في عام 2011 لتصل إلى 54.6 في المائة في عام 2012 و64.7 في المائة في عام 2015..

أما عن جانب النفقات فإننا نلاحظ تفوق نفقات التجهيز من خلال البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، ببلوغها نسبة 57.17% سنة 2007 لتبقى محافظة على تفوقها ببلوغها نسبة 51.6% سنة 2010، إلا أنه بعد بداية سنة 2011 وبضغط من الجهة الاجتماعية وضغط النقابات العمالية تراجعت النسبة لصالح نفقات التسيير للفترة 2011-2015 بنسب تتراوح 51.89% إلى 56% لينعكس بذلك في صورة تضخم على اعتبار أن الجهاز الانتاجي في الجزائر غير مرن، وهو ما يحول دون تحقيق الآثار المرغوبة من تزايد النفقات العامة المتمثلة في أثر المضاعف وأثر المعجل.

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضا تسجيلها لعجز مزمن في الفترة 2007 – 2015، وهو ما

إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي آفاق 2030 في الجزائر" دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"

يعكس الجنوح الهائل في استخدام الموارد النفطية في الإنفاق العام مطمئنة على البجوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2015 شهدت أسعار المحروقات تراجعاً خطيراً بنسبة فاقت 60% بمتوسط 50 إلى 56 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها.

ثالثاً: أهم الإجراءات الفنية المرافقة لسياسة الإنعاش الاقتصادي في جال الاقتطاع الضريبي.

وتصف الوثائق المتعلقة ببرنامج دعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) مختلف جوانب البرنامجين، بما في ذلك سلسلة من التدابير في تنفيذهما، والتي يمكن أن يتبين منها أن استمرار الإصلاح الاقتصادي كان ويمكن ملاحظة أن هذا كان هدفاً لا رجعة فيه. ويتضح هذا من حقيقة أنه كان في صميم السياسات المرتبطة بتنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي والبرنامج الوطني للتنمية الزراعية، وأنه اليوم، وعلى الرغم من الفترة الطويلة التي استغرقتها هذه الإصلاحات، فإنه يلعب دوراً مماثلاً في تنفيذ برنامج دعم النمو.

يقصد بالإجراءات الفنية، كل إجراء مرتبط مباشرة بطرق وآليات ضمان تنفيذ ما تم برمجته من إستراتيجية مالية ومخصصات إنفاقية وأهمها ما يلي:

أ. العمل على تطوير الموارد المالية للموازنة: ويتم هذا من خلال تفعيل الإجراءات التي من شأنها الرفع من إيرادات الموازنة وهي (يرقي، 2011):

- محاربة الغش والتهرب الضريبي.
- تخفيض النفقات الجبائية عن طريق إجراءات تعديلات في قانون الاستثمار وكذا معدلات الاشتراكات.
- إلغاء الدولة تغطيتها لبعض الرسوم والحقوق التي من المفروض أنها واجبة الدفع على المتعاملين الاقتصاديين وهذا تجنباً للمنافسة غير المشروعة.

ب. تخفيض بعض النفقات: وذلك بمراجعة بعض أسعار السلع والخدمات العمومية كالماء، ومنتجات الطاقة وأسعار الكهرباء.

ج. مراجعة آليات التمويل الخارجي للعجز الموازي: رقابة أكبر على اقتراض القطاعين الاقتصادي العام والخاص من مصادر التمويل الخارجي للمشاريع المبرمجة في خطة الحكومة للتوسع في الإنفاق، بدلاً من الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية، بهدف تخفيف العبء المالي على المدى المتوسط والطويل.

د. تفعيل ديناميكية سياسة الإقراض الموجهة للتنمية: يعد تسريع وتسهيل إجراءات إقراض

الشباب العاطلين عن العمل وكبار وصغار المستثمرين من أهم العوامل التي ستعمل الحكومة على تعزيز التنمية الاقتصادية بالتوازي مع الإنفاق الحكومي. ولتحقيق هذه الغاية، ستقوم الحكومة بإصلاح شامل للنظام المصرفي وستسعى إلى إدخال شركاء من القطاع الخاص لرسملة البنوك العامة من أجل إضفاء المزيد من الديناميكية على عمليات الإقراض المصرفي.

ثالثاً الإطار التطبيقي - سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر (سياسة الإصدار النقدي). في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، لجأت الجزائر إلى مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية. سنتناول في هذا المحور هذه الإجراءات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، الذي شرع له القانون 10-17 المؤرخ في 2017/10/11 المتعلق بالنقد والقرض، بالإضافة إلى سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل تمويل الموازنة العامة قبل صدور هذا القانون، وذلك على النحو الآتي:

● سياسة الإصدار النقدي في ظل القانون 10-17: بعد التأثير السلبي على قطاع المحروقات الذي يعد المصدر الرئيسي للميزانية العامة للجزائر من جهة، ورد الفعل السلبي للمتعاملين الاقتصاديين على لجوء السلطات إلى الزيادات الضريبية لتعويض تراجع مداخيل النفط من جهة أخرى، لجأت الجزائر إلى شكل من أشكال سياسة التيسير الكمي لمواجهة رد الفعل السلبي للمتعاملين الاقتصاديين. ومن أجل تمويل الميزانية العامة للجزائر لعام 2018، تطلب الأمر طباعة كمية غير مسبوقة من النقود في البنك المركزي، ولم يكن ذلك إلا بموجب المادة 45-2. القانون رقم 10/17 المؤرخ 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالتمويل والإقراض، والذي يتضمن المادة 45-2. إن المتصفح للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وقبله القانون 10/90 يجد أن البنك المركزي بإمكانه تمويل الموازنة العامة الحكومية من خلال بندين أساسيين، أو بصيغة أخرى هناك طريقتين لتمويل الموازنة العامة في الجزائر، نذكرهما على النحو الآتي:

أ. يجوز لبنك الجزائر زيادة الأموال العمومية في شكل اقتراض زائد على الحسابات الجارية لمدة لا تتجاوز 10 بالمائة من إيرادات السنة السابقة ولا تتجاوز 240 يوماً متتالية أو غير متتالية. (الرسمية، الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض، 2003).

ب. لا يجوز له شراء سندات المالية العامة إلا في حدود 20 في المائة من إيرادات السنة السابقة وبأجل استحقاق يصل إلى ستة أشهر. ويجوز له أيضاً شراء سندات المالية العامة المضمونة من قبل محاسب المالية العامة بأجل استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل على سبيل الأمانة أو بخصم. (الرسمية، القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، 1990)

ج. يتقاضى البنك المركزي، نيابة عن الخزنة، من خلال هذه المعاملات، رسماً مالياً إدارياً في شكل عمولة عن معاملات التمويل هذه، ويحدد سعر وطريقة هذا الرسم بالاتفاق مع الوزير

إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي آفاق 2030 في الجزائر" دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"

المسؤول عن الشؤون المالية. (الرسمية، الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض، 2003)، دون أن ننسى الإشارة إلى هناك فرق بين العمليات التمويلية، وتسيير الحساب الجاري للخزينة العمومية والتي تكون مجانا(الرسمية، الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض، 2003)، وهنا نكون أمام أدونات الخزانة الموجهة أموالها إلى تمويل الموازنة السنوية، وليس تمويل المخططات التنموية التي تكون متوسطة وطويلة الأجل.

غير أنه في أعقاب الآثار السلبية الطويلة الأمد للأزمة النفطية التي بدأت في عام 2013، اضطرت السلطات المالية الجزائرية إلى اعتماد تدابير تقييدية كان لا بد من اعتماد سياسة مالية تقييدية. ولذلك، قوبلت المصادقة على قانون المالية للفترة 2013-2017 وحتى لعام 2018 بسلسلة من ردود الفعل السلبية وغير الموازية من قبل الفاعلين الاقتصاديين. (الجريدة الرسمية، 2017):

- ❖ تغطية إحتياجات التمويل للخزينة العمومية.
- ❖ تمويل الدين العمومي الداخلي.
- ❖ التمويل للصندوق الوطني للإستثمار.
- ❖ تنفيذاته الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى:
- ❖ توازنات خزينة الدولة؛
- ❖ توازن ميزان المدفوعات (الجريدة الرسمية، 2017).

يُظهر فحص قانون الإقراض المالي 10-17 أنه منذ سن قانون الإقراض المالي 90-10، قام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من خلال الاستخدام المستهدف لسندات الخزانة لتمويل الميزانية السنوية؛ وبعد تنفيذ هذه السياسة، عمليات شراء وإعادة خصم السندات الحكومية لتمويل خطة التنمية الخمسية لسياسة التنشيط الاقتصادي؛ وقبل ذلك التكيف الهيكلي في التسعينيات من القرن الماضي لم يكن من الواضح أن هناك سياسة واضحة أو أن البنك المركزي سينفذ سياسة محددة، بالنظر إلى أن مشتريات السندات الحكومية كانت إجراءً يتعلق بالتوازن المالي.

من أجل إبراز الجديد الذي أتى به قانون النقد والقرض 17 - 10 المؤرخ في 11-10-2017، نعرج على المادة 53 من الأمر 11-03 المؤرخ 26-08-2003، والتي تنص في فقرتها "ب" على الآتي:

"يمكن لبنك الجزائر أن يوظف أمواله.....، في شكل سندات صادرة أو مكفولة من الدولة".

كما أن المادة 45 من الأمر 11-03 المؤرخ 26-08-2003، والتي تنص "على الآتي:

" يمكن لبنك الجزائر، ضمن الحدود، ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد، ان يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال ان تتم هذه العمليات لصالح الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات".

تسمح هذه المادة صراحةً للبنك المركزي بشراء الدين العام ليس مباشرة من الخزينة، بل من الأسواق المالية، ويتم هذا الشراء مرة ثانية، من الوكلاء الاقتصاديين مثل البنوك والمؤسسات المالية، التي تشتري الدين العام من أجل تحقيق الربح..

ومع ذلك، فقد وضع قانون الائتمان النقدي رقم 10-17 المؤرخ 11 أكتوبر 2017 إطارًا قانونيًا وقضائيًا يسمح للبنك المركزي بشراء الأوراق المالية الصادرة عن الخزينة لمدة 05 سنوات على أساس استثنائي لخدمة جملة من الأغراض منها (الجريدة الرسمية، 2017):

❖ تغطية إحتياجات التمويل للخزينة العمومية.

❖ تمويل الدين العمومي الداخلي.

❖ التمويل للصندوق الوطني للإستثمار.

من خلال هاته المادة، نلاحظ الفروقات التي جاء بها القانون، وذلك على النحو الآتي:

❖ تسمح الفقرة 01 للبنك المركزي بشراء السندات الحكومية مباشرةً من الخزينة لتمويل الاحتياجات التمويلية للخزينة..

❖ أنه في الفقرة الثانية، وهذا يختلف عن المادة 46 (3) من المرسوم 03-11، التي تسمح للبنك المركزي بشراء السندات الحكومية مباشرة من الخزينة لتمويل الدين العام المحلي..

❖ أنه في الفقرة الثانية، والتي ترخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، التمويل للصندوق الوطني للإستثمار، وهي السابقة التي جاء بها القانون 10-17، والتي من خلالها يشرع لسياسة الإصدار النقدي والقاضية بتوجيه هاته الأموال إلى المشاريع الإستثمارية وليس الجانب الإستهلاكي.

• السؤال المطروح: أين هو موضع سياسة الإصدار النقدي الجديد (إصدار كتلة نقدية من فراغ)، التي يشرع لها القانون 10-17؟

نشير هنا، إلى أن البنك المركزي له آليات معينة في إصدار الكتلة النقدية، تتمثل في:

❖ السبائك الذهبية والنقود الذهب (الذهب)؛

❖ العملات الأجنبية؛

إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي آفاق 2030 في الجزائر" دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"

❖ عند الحديث عن "سندات الخزينة" في هذا السياق، فإن المقصود على الأرجح هو "أذون الخزنة". هذه الأذونات هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل تمنحها الحكومة للمؤسسات المالية، ولا تتجاوز مدتها 240 يوماً، سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن (الرسمية، الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض، 2003).

ويضيف قانون النقد والائتمان 17 سندات الخزنة في شكل 10 مشتريات. ويمكن تمويلها من رأسمال البنك المركزي ومن الأموال الاحتياطية المطلوبة التي تودعها البنوك التجارية لدى البنك المركزي من حجم ودائعها، وكذلك من الودائع الجارية التي يحتفظ بها البنك المركزي لدى البنوك التجارية والخزينة. ومع ذلك، يذكر هنا أنه يجوز للبنك المركزي إضافة كتل نقدية كمقابل للكتلة النقدية بالإضافة إلى أذون الخزنة..

والسؤال المطروح: هل هذا القانون يشرع لسياسة التيسير الكمي في الجزائر، أم لسياسة الإصدار النقدي؟

للإجابة على هذا السؤال، يجب أن نعود إلى مفهوم التيسير الكمي، وهو عملية تقوم فيها البنوك المركزية بطبع الأموال لتنشيط الاقتصاد. في حالة الجزائر، يبدو أن القانون الجديد لا يتبع هذه السياسة بشكل مباشر، بل يوجه البنك المركزي لشراء سندات الخزينة لتمويل العجز، مما يشير إلى عودة جزئية إلى النظام المصرفي القديم حيث كان البنك المركزي خاضعاً لسيطرة الحكومة..

إلا أنه وبالنظر إلى مجريات المناقشات حول قانون النقد والقرض رقم 10-17 وقانون المالية في مجلسي البرلمان، فإن كل من تابع مداخلات النواب ووزير المالية ورئيس الحكومة أكد أن هذا القانون يشير بوضوح إلى سياسة إصدار النقود من خلال البنك المركزي، وليس إلى سياسة التوسع النقدي دون مقابل. نؤكد أننا سنلجأ إلى طباعة النقود بالجملة لمدة 05 سنوات متتالية، على أن تكون النقود المطبوعة مخصصة لتمويل الموازنة العامة السنوية لعام 2018، على أن تترك كيفية تنفيذ هذه السياسة للبنك المركزي بالتنسيق مع البنك المركزي، لتتضح الرؤية التي أقرها القانون 10-17..

خاتمة:

في ضوء سن القانون رقم 10-17، وفي بحثنا الذي يركز على آليات التمويل غير التقليدية، نشير إلى أن سياسات التمويل غير التقليدية، سواء كانت ديوناً محلية أو خارجية، تكون أكثر فعالية في الاقتصادات التي تعاني من الركود. وتكون آثار التيسير الكمي وتخفيض قيمة العملة وسياسات إصدار العملات الأجنبية محدودة عندما يكون الدين العام عند مستويات مرتفعة. وذلك لأنه في كل حالة من هذه الحالات يتضاعف العبء المالي للحكومة من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية وتنفيذ سياسات مختلفة. ومن ناحية أخرى، سيعمل المقترضون ضد هذه السياسات، خاصة إذا

كان البلد في اتحاد نقدي أو منطقة اقتصادية إقليمية، حيث ستؤدي هذه السياسات إلى خفض قيمة العملة وسيحصل المقرضون على أقل مما يقترضونه، مما سيزيد من الضغط على الحكومة ويترك سياسة إصدار العملة في فراغ..

كما أننا من خلال هاته الورقة توصلنا إلى نتائج أخرى، نذكرها على الآتي:

1. إن سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر هي سياسة تمويل العجز عن طريق إصدار أموال من العدم، بهدف شراء سندات الخزينة بدلا من أذون الخزينة..
2. نظرا للتضخم المستقر الذي تشهده الجزائر كل سنة، ينبغي على الحكومة أن تعمل على تطوير جهاز الإنتاج، لأنه وإن كان لهذا التضخم تأثير سلبي على القدرة الشرائية للمواطنين، إلا أنه إذا كان جهاز الإنتاج مرنا فإن ذلك يعني ضمنا ميزة تنافسية وبالتالي اقتصادا حقيقيا غير المحروقات تتوفر فيه الشروط الضرورية للإقلاع.
3. لجأت الحكومة إلى سياسة الإصدار النقدي من أجل تجنب رد فعل عنيف من الفاعلين الاقتصاديين الذين رفضوا دفع ضرائب أعلى أو زيادة التكاليف..
4. تكمن مشكلة السياسة النقدية غير التقليدية في قضايا متى وكيف يتم استخدام العملة وما إذا كان يجب توجيه الأموال إلى القطاع الإنتاجي أو إلى القطاع الاستهلاكي.

الإحالات والمراجع:

1. الأول، م. 1. (10، 2010). مصالح الوزير الأول. Consulté le 04 2023, sur www.premier-Ministère.gov.dz: ملحق بيان السياسة العامة
2. الرسمية، 1. (26، 08 2003). الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض. المادة 46.
3. الرسمية، 1. (11، 10 2017). القانون 17-10 المؤرخ في 11/10/2017 المتعلق بالنقد والقرض - المادة 45 مكرر. الجريدة الرسمية.
4. الرسمية، 1. (14، 04 1990). القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية، المادة 47.
5. العزاوي، م. ط. (2007). إقتصاديات المالية العامة. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
6. المغربي، إ. م. (2010). الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوصفي. مصر: دار الفطر الجامعي.
7. الناصر، ن. ع. (2005). المالية العامة. سوريا: منشورات جامعة دمشق.
8. النظراء، 1. (11، 2008). تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة - نوفمبر 2008 م. - Consulté le 04 2023, sur www.premier-Ministère.gov.dz
9. دردوري، ل. (2014). سياسة الميزانية في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر وتونس. الجزائر: جامعة بسكرة.

- إشكالية تمويل المالية العامة بين التمويل غير التقليدي وحتمية إصلاح الجهاز الضريبي، وتأثيرها على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي آفاق 2030 في الجزائر "دراسة تحليلية لقانون النقد والقرض 10-17"
10. دعاس، ج. ب. (2010). التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي". الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
11. عثمان، س. ع. (1985). النظم الضريبية. بيروت.
12. فوزي، ع. أ. (1977). المالية العامة والسياسة المالية. لبنان: دار النهضة العربية.
13. قدي، ع. أ. (2003). المدخل إلى سياسات الاقتصاد الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. لوح، أ. (2010). مداخلة السيد، وزير العمل، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل. ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل - - (p. 03)، الأربعاء 09 جوان - 2010 ص. 03.
15. نبيل، ب. (2005). أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة "دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001، 2004 المطبق في الجزائر. (p. 14). جامعة الشلف.
16. نصحي، أ. م. (1986). عجز الموازنة العامة في الدول النامية وأثاره. المؤتمر العلمي السنوي 11 للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء. (p. 02)، "، ، القاهرة، نوفمبر، 1986، ص. 2: المؤتمر العلمي السنوي 11 للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء.
17. يرقى، ج. (2011). إشكالية العجز في ميزانية البلدية، دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدينة لولاية المدية. الجزائر: جامعة الجزائر.
18. زكي، ر. (1998). الإقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة". الكويت: سلسلة عالم المعرفة. 226.